دور القطاع الخاص في دعم التعاون الاقتصادي بين الأقطار الخليجية

د. زكريا عبد الحميد باشا*

مقدمة :

تهدف هذه الدراسة الى القاء الضوء على دور القطاع الخاص في الأقطار العربية الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي ، كما تهدف أيضا الى استشفاف الدور الذي يمكن أن يساهم به هذا القطاع لترسيخ أواصر التعاون وتحقيق المصلحة المشتركة لشعوب المنطقة . ومن العوامل الايجابية التي ساعدت على تجانس الجانب التحليلي للدراسة ، تشابه النظم الاقتصادية في كل دول المجلس التي تؤكد جميعها على أهمية القطاع الخاص وأهمية الدور الذي يقوم به في تنمية وتطوير الاقتصاد الوطني . وفي المقابل ، فان ندرة البيانات التفصيلية التي تتعلق بدور القطاع الخاص ، وتطور هذا الدور ، وأهميته النسبية في المساهمة في الانتاج القومي والتشغيل والتوزيع النسبي لهذه المساهمة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة أثر بدرجة ما على درجة الوضوح التي كنا نسعى الى اضفائها على هذه الدراسة . وقد حاولنا الاستفادة — قدر الامكان — من كل ما استطعنا الحصول عليه من بيانات واحصائيات منشورة ، لابراز أهم الملامح الاقتصادية المميزة لماضي وحاضر القطاع الخليجي الخاص ، وللتعرف على أهم الوسائل والاجراءات التي يمكن أن تؤدي الى انسياب طاقات وقدرات هذا القطاع خلال شبكة من قنوات الاستثمار المشترك .

وقد حاولنا في الدراسة الحالية التعرف على الجوانب الثلاثة التالية :

أولا : دور القطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية المختلفة في دول مجلس التعاون ومدى التطور الذي طرأ على هذا الدور .

---

* استاذ مساعد الاقتصاد بكلية التجارة — جامعة الكويت .

ثانيا : أهم الملامح والخصائص التي تميز المستثمر الخليجي ودوافعـــه واتجاهاته .

ثالثا : الدور الذي يمكن أن يساهم به القطاع الخليجي الخاص لتعزيـــز وتوثيق الروابط الاقتصادية بين شعوب المنطقة ، وأهم الاجراءات الرسمية التي يمكن أن تؤدي الى تعظيم هذا الدور وزيادة فعاليته .

أولا : دور القطاع الخاص في الانشطة الاقتصادية في دول مجلس التعاون :

لقد شهدت السنوات الاخيرة نموا متزايدا لدور القطاع الخاص في مختلف المجالات الاقتصادية في جميع دول مجلس التعاون . ومن العوامل الرئيسية التي ساعدت على هذا النمو ، سيادة النمط الاقتصادي الحر في كل من هذه الدول الذي يقوم على حرية النشاط الاقتصادي وصيانة الملكية الخاصة وتشجيع القطـــاع الخاص والقطاع المشترك . وللتعرف على مدى نمو نشاط القطاع الخاص ومدى الاهتمام به وتشجيعه ، يمكن الاستعانة بمجموعة من المؤشرات مثل : تطـــور نصيب هذا القطاع من الناتج المحلي الاجمالي ونصيبه من العمالة ، وتطور حجم الاستثمار الخاص ، وايضا تطور حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة لمؤسسات القطاع الخاص . ومع اننا لم نوفق في الحصول على كل ما صبونا اليه مـــن احصائيات وبيانات ، الا انه يمكن القول ان الاحصائيات والبيانات المحدودة التي امكننا الحصول عليها تشير بشكل واضح الى تنامي دور القطاع الخاص في كـــل الدول الخليجية الاعضاء في مجلس التعاون .

ففي المملكة العربية السعودية زادت حصة القطاع الخاص من الناتج المحلي الاجمالي من ٢ر٨٧٦ مليون ريال عام ١٩٧٢ الى ١٧٨ر٤٣ مليون ريال عام ١٩٧٨ . وعند مقارنة هذه الحصة بحصة القطاع العام خلال نفس الفترة نجد انها بينمـــا كانت تمثل حوالي ٤٦ ٪ عام ١٩٧٢ أصبحت مماثلة لها تقريبا عام ١٩٧٨ (١) . ويشير ذلك الى أنه في السنوات الاخيرة من السبعينات نما القطاع السعودي الخاص بمعدلات فاقت معدلات نمو القطاع العام ، ويعكس هذا التحول سياسات المملكة التي تهدف الى تنمية وتطوير القطاع الخاص لكي تزداد فعاليته في المشاركة في بناء وتنمية الاقتصاد الوطني .

ويبين جدول (١) أن حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة لمؤسسات القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية ارتفعت من ٤ر١٠٣٠ مليون دينار حسابي عربي عام ١٩٧٨ الى ٧ر٢٥٦٥ مليون عام ١٩٨٠ (٢) . أي انها زادت الى اكثر من الضعف خلال هذه السنوات الثلاث . ويلاحظ من الجدول نفسه ان قطاع التجارة استأثر دائما بالنصيب الاكبر من هذه التسهيلات الائتمانية (٤ر٣٨ ٪ عام ١٩٨٠). أما قطاع الاسكان والانشاءات فقد بلغت حصته نسبة ٨ر٢١ ٪ عام ١٩٨٠ يليه

قطاع الصناعة حيث بلغت حصته في نفس العام ٧ر٨ ٪ . كما أن أرقام عامي ١٩٧٨ و١٩٧٩ تعكس تقريبا نفس صورة عام ١٩٨٠ .

ويبين جدول (١) أيضا أن التوزيع النسبي للتسهيلات الائتمانية لمؤسسات القطاع الخاص في كل من دولة **الامارات والبحرين وعمان وقطر** تتفق من حيث ترتيبها تنازليا مع نفس الترتيب في المملكة العربية السعودية خلال الفترة ١٩٧٨ — ١٩٨٠ .

وفي الكويت فان الصورة تبدو أكثر وضوحا لتوفر بيانات لفترة زمنية أطول نسبيا (١٩٧٢ — ١٩٨٠) . فمن جدول (٢) التالي نرى أنه في عام ١٩٧٢ كان حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة للاشخاص ولمؤسسات القطاع الخاص ٧ر١٧٥ مليون دينار كويتي ، ووصل هذا الحجم الى ٦ر٢٤١٨ مليون دينار كويتي عام ١٩٨٠ (اي ما يعادل حوالي ١٤ مثل ما كان عليه عام ١٩٧٢) . والملاحظ أن الزيادات السنوية التي طرأت على هذه التسهيلات الائتمانية حدثت بما يشبه الطفرات او القفزات حيث تراوحت نسبة الزيادة السنوية بين ٢٦ ٪ كحد ادنى و٥ر٨١ ٪ كحد أعلى . ويعكس هذا التطور الكبير في اجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة لمؤسسات القطاع الخاص في الكويت التوسع الكبير الذي طرأ على نشاط هذا القطاع والاهتمام المتزايد به وتشجيعه على النمو والمشاركة بصورة فعالة في مسيرة التنمية الاقتصادية .

كما تعكس بيانات جدول (٢) النمو الكبير الذي طرأ على اجمالي ودائع القطاع الخاص خلال نفس الفترة السابقة . فقد زاد حجم هذه الودائع من ٦ر٤٦٦ مليون دينار كويتي عام ١٩٧٢ الى ٢ر٢٦٠٦ مليون دينار كويتي عام ١٩٨٠ . أي أنه زاد الى حوالي ٦ر٥ مثل خلال هذه الفترة بنسبة سنوية للزيادة تراوحت بين ٣ر٧ ٪ كحد ادنى و٢ر٣٨ ٪ كحد أعلى .

ويبين جدول رقم (٣) التوزيع النسبي للتسهيلات الائتمانية الممنوحة لمؤسسات القطاع الخاص في الكويت حسب النشاط الاقتصادي خلال الفترة ١٩٧٢ — ١٩٨٠ . ومن بيانات هذا الجدول نرى ان قطاع التجارة استأثر دائما ، كما هو الحال في باقي أقطار مجلس التعاون ، بالنصيب الاكبر من هذه التسهيلات الائتمانية . ويحتل قطاع الانشاءات المرتبة الثانية ثم يليه قطاع الخدمات المالية ثم القطاع الصناعي وذلك حتى عام ١٩٧٦ ، وبعد عام ١٩٧٦ يأتي قطاع الخدمات المالية في المرتبة الثانية ثم يليه قطاع الانشاءات ثم القطاع الصناعي .

ومن الجدير بالملاحظة انه لو نظرنا الى كل قطاع على حدة لوجدنا ان حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الخدمات المالية زاد خلال فترة ١٩٧٢ — ١٩٨٠ الى حوالي ٢٣ مثلا ، يليه في ذلك القطاع الصناعي من حيث عدد أمثال

جدول رقم (١)

التسهيلات الائتمانية لمؤسسات القطاع الخاص موزعة حسب النشاط الاقتصادي في أقطار مجلس التعاون

(١٩٧٨ – ١٩٨١) (مليون دينار عربي حسابي *)

	الإمـــــــــــــــارات				البحريـــــــــــــــن				السعوديـــــــــــــــة			
	١٩٧٨	٪	١٩٧٩	٪	١٩٧٨	٪	١٩٧٩	٪	١٩٨٠	٪	١٩٧٨	٪
التجـــــارة	٥٣٧ر٢	٤٠ر١	٦٤٣ر٥	٤٣	٥٤ر٢	٢٣ر٨	٦٧ر٣	٢٥ر٦	٨٢ر٦	٢٧ر١	٣٤٨ر٢	٢٣ر٨
الصناعـــــة	٧١ر٢	٥ر٣	٩١	٦ر١	٣١ر١	١٣ر٧	٣٦ر٣	١٣ر٨	٤٠ر٣	١٣ر٢	١١٠ر٦	١٠ر٧
الزراعة والثروة السمكية	٤ر٤	٠ر٣	٤ر٩	٠ر٣	١ر١	٠ر٥	١ر٢	٠ر٥	٠ر٦	٠ر٢	٧ر٢	٠ر٧
الاسكان والانشاءات	٤٩١ر٠	٣٦ر٧	٥٣٣ر٢	٣٥ر٦	٩٥ر٤	٤٢	١٠٧ر٢	٤٠ر٧	١١٣ر٩	٣٧ر٤	٢٢٦ر١	٢٢
المواصـــــلات	٢٨ر٩	٢ر٢	٣٣ر٥	٢ر٢	١٣ر٢	٥ر٨	١١ر٥	٤ر٤	١٣ر٤	٤ر٤	٢٤ر٢	٢ر٤
أشخـــــاص	٨٧ر٨	٦ر٦	١٠٣ر٦	٧	٢٥ر٤	١١ر١	٢٨ر٨	١٠ر٩	٣٥ر٩	١١ر٨	–	–
أخـــــرى	١١٧ر٧	٨ر٨	٨٦ر٢	٥ر٨	٧ر٢	٣ر١	١٠ر٨	٤ر١	١٧ر٨	٥ر٩	٣١٣ر٢	٣٠ر٤
المجمـــــوع	١٣٣٨ر٢	١٠٠	١٤٩٥ر٩	١٠٠	٢٢٧ر٦	١٠٠	٢٦٣ر١	١٠٠	٣٠٤ر٥	١٠٠	١٠٣٠ر٤	١٠٠

	السعوديـــــــــــــــة					
	١٩٧٩	٪	١٩٨٠	٪		
التجـــــارة	٦٣٦ر٠	٣٥ر٤	٩٨٥ر٨	٣٨ر٤		
الصناعـــــة	١٥٣ر٤	٨ر٥	٢٠٠ر٧	٧ر٨		
الزراعة والثروة السمكية	١٨ر٧	١ر١	١٦ر٤	٠ر٦		
الاسكان والانشاءات	٤٠٩ر٦	٢٢ر٨	٥٦٠ر٥	٢١ر٩		
المواصـــــلات	٣٦ر٦	٢ر١	٦٩ر٥	٢ر٧		
أشخـــــاص	–	–	–	–		
أخـــــرى	٥٤١ر١	٣٠ر١	٧٣٢ر٧	٢٨ر٦		
المجمـــــوع	١٧٩٥ر٥	١٠٠	٢٥٦٥ر٧	١٠٠		

تابع جدول (١)

	عُمان						قطر						الكويت					
	١٩٧٨	٪	١٩٧٩	٪	١٩٨٠	٪	١٩٧٨	٪	١٩٧٩	٪	١٩٨٠	٪	١٩٧٨	٪	١٩٧٩	٪	١٩٨٠	٪
التجـــارة	٨٣ر٧	٥٣ر٠	٨٧ر١	٥١	١١٨ر٢	٥٣ر٩	٨٤ر٦	٥٠ر٧٢	٩٤ر٦	٤٢ر٣	١٣٠ر٦	٥٤	٣٧٦ر٧	٢٩ر١	٤٨٥ر٠	٢٧ر٣	٦٤٧ر١	٢٧ر٨
الصناعـــة	٤ر٤	٢ر٨	٣ر٣	١ر٩	٤ر٢	١ر٩	١٢ر٠	٧ر٢	٣٣ر٠	١٤ر٧٤	١٠ر٤	٤ر٣	٦١ر٧	٤ر٨	٨٣ر٢	٤ر٧	١٥٢ر٤	٦ر٥
الزراعة والثروة السمكية	٤ر٠	٢ر٠	٧ر٠	٤ر٠	١ر٢	٥ر٠	٠ر٣	١٨ر٠	٠ر٣	١٣ر٠	—	—	٢٣ر٦	١ر٨	٢٨ر٤	١ر٦	٣٨ر٥	١ر٧
الاسكان والإنشاءات	٢٣ر٠	١٤ر٦	٢٦ر٥	١٥ر٥	٤١ر٨	١٩ر١	٣٧ر٦	٤٢ر٥	٤٠ر٣	١٨ر٠	٣٣ر٨	١٤ر٠	٢٣٩ر٥	١٨ر٥	٣٠٧ر٨	١٧ر٣	٣٩٣ر١	١٦ر٩
المواصـــلات	٤ر٣	٢ر٧	٥ر٠	٢ر٩	٤ر١	١ر٩	٢ر٨	١ر٧	٢ر١	٠ر٩٤	٨ر٣	٣ر٤	—	—	—	—	—	—
أشخـــاص	٢٦ر٧	١٦ر٨	٢٣ر٠	١٣ر٥	٢٨ر٠	١٢ر٨	١٧ر٢	١٠ر٣	٣٥ر٦	١٥ر٩	٣٦ر٧	١٥ر١	٣٠٠ر٩	٢٣ر٣	٤٨١ر٩	١٧ر١	٥٩٨ر٠	٢٥ر٦
أخـــرى	١٥ر٦	٩ر٩	٢٥ر٢	١٤ر٨	٢١ر٨	٩ر٩٠	١٢ر٣	٧ر٤	١٦ر٧	٧ر٥	٢٢ر٣	٩ر٢	٢٩١ر٣	٢٢ر٥	٣٩٠ر٣	٢٢ر٠	٥٠١ر٠	٢١ر٥
المجمـــوع	١٥٨ر١	١٠٠	١٧٠ر٨	١٠٠	٢١٩ر٣	١٠٠	١٦٦ر٨	١٠٠	٢٢٣ر٩	١٠٠	٢٤٢ر١	١٠٠	١٧٩٣ر٩	١٠٠	١٧٧٦ر٦	١٠٠	٢٣٣٠ر١	١٠٠

المصدر : النشرة الاقتصادية للبنوك المركزية والمؤسسات النقدية لدول الخليج العربي – المجلد الثاني – العددين ١ ، ٢ يونيو وديسمبر ١٩٨١ .

• الدينار العربي الحسابي = ٣ وحدات حقوق سحب خاصة (معدل قيمة الدينار الكويتي لعام ١٩٨٠ = ٩٥٥٥ر٠ دينار عربي حسابي) .

جدول رقم (٢)

الإئتمان المصرفي للقطاع الخاص في الكويت خلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٧٩

(التسهيلات الائتمانية والودائع بالمليون دينار)

نهاية الفترة	التسهيلات الائتمانية			مجموع ودائع القطاع الخاص	النمو السنوي ٪
	المؤسسات	شخصية	المجموع	النمو السنوي ٪	
١٩٧٢	١٤٦ر٦	٢٩ر١	١٧٥ر٧		٤٦٦ر٦
١٩٧٣	١٩٧ر٧	٤٨ر٩	٢٤٦ر٦	٤٠ر٤	٥٠٠ر٨	٧ر٣
١٩٧٤	٢٧٣ر٩	٧٧ر٨	٣٥١ر٧	٤٢ر٦	٦٣٨ر٩	٢٧ر٦
١٩٧٥	٣٨٩ر٨	٧٢ر٧	٤٦٢ر٥	٣١ر٥	٧٨٩ر٥	٢٣ر٦
١٩٧٦	٦٧٨ر٢	١٧١ر١	٨٤٩ر٣	٨١ر٥	١٠٩١ر٢	٣٨ر٢
١٩٧٧	٨٦٠ر١	٢١٢ر٦	١٠٧٢ر٦	٢٦ر٣	١٤٣٢ر٤	٣١ر٣
١٩٧٨	١٠٥٤ر٨	٣١٩ر٧	١٣٧٤ر٥	٢٨ر٠	١٧٧٣ر٣	٢٣ر٨
١٩٧٩	١٣٩٧ر٤	٥٢٠ر١	١٩١٧ر٥	٣٩ر٥	٢٠٧٣ر٨	١٦ر٩
١٩٨٠	١٧٩٧ر٩	٦٢٠ر٧	٢٤١٨ر٦	٢٦ر٠	٢٦٠٦ر٢	٢٥ر٧

المصدر : أعد هذا الجدول من بيانات التقارير الاقتصادية لبنك الكويت المركزي .

الزيادة (حوالي ١٧ مثلا) ، ثم يتساوى تقريبا قطاعا التجارة والانشاءات (١٠ امثال) ، واخيرا قطاع الزراعة وصيد الاسماك (أكثر من الضعف بقليل) . وتعكس هذه الصورة الاهتمام المتزايد والتطور النسبي لنشاط كل قطاع ، حيث يأتي قطاع الخدمات المالية في المرتبة الاولى من حيث متوسط النمو السنوي يليه القطاع الصناعي ، ثم قطاعا التجارة والانشاءات .

مما سبق يتضح لنا أنه في دول مجلس التعاون حدث تطور ملموس في الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في مختلف الانشطة الاقتصادية خلال السنوات الاخيرة. الا أن البيانات والارقام توضح ان اسهامات هذا القطاع تتركز بشكل واضح في

جدول رقم (٣)

التسهيلات الائتمانية لمؤسسات القطاع الخاص في الكويت حسب النشاط الاقتصادي (١٩٧٢ – ١٩٧٩)

(مليون دينار)

نهاية الفترة	التجارة		الصناعة		الانشاءات		الزراعة وصيد الأسماك		الخدمات المالية وغيرها	
	التسهيلات الائتمانية	النمو السنوي ٪	التسهيلات الائتمانية	النمو السنوي ٪	التسهيلات الائتمانية	النمو السنوي ٪	التسهيلات الائتمانية	النمو السنوي ٪	التسهيلات الائتمانية	النمو السنوي ٪
١٩٧٢	٦٣ر٠		٨ر٧		٤٠ر٦		١٢ر٨		٢١ر٥	
١٩٧٣	٨١ر٠	١٢ر٧	١١ر٩	٣٦ر٨	٥٣ر٤	٣١ر٥	١٢ر٨	٠٠	٣٨	٧٩ر٥
١٩٧٤	١٢١ر٣	٥٠ر١	١٥ر٦	٢٩ر٤	٨٠ر٥	٥٠ر٧	٩ر١	-٢٨ر٩	٤٧ر٤	٢٢ر٨
١٩٧٥	١٦٤ر٣	٣٥ر٤	٢٤ر٨	٥٨ر٩	٩٧ر٠	٢٠ر٥	٩ر٩	٨ر٨	٩٣ر٨	٩٧ر٩
١٩٧٦	٢٩٢ر٤	٧٨ر٠	٣٧ر٢	٥٠ر٠	١٦٦ر٧	٧١ر٨	١٤ر٣	٤٤ر٤	١٦٧ر٦	٧٨ر٧
١٩٧٧	٣٧٥ر٦	٢٨ر٥	٤٩ر٢	٣٢ر٣	١٩٩ر٤	١٩ر٦	٢٠ر٠	٣٩ر٩	٢١٥ر٨	٢٨ر٦
١٩٧٨	٤٠٠ر٢	٦ر٥	٦٥ر٧	٣٣ر٥	٢٥٤ر٤	٢٧ر٦	٢٥ر١	٢٥ر٥	٣٠٩ر٤	٤٣ر٤
١٩٧٩	٥٢٣ر٥	٣٠ر٨	٨٩ر٧	٣٦ر٥	٣٣٢ر٢	٣٠ر٦	٣٠ر٦	٢١ر٩	٤٢١ر٣	٣٦ر٢
١٩٨٠	٦٧١ر٧	٢٨ر٣	١٥٨ر٢	٧٦ر٤	٤٠٨ر٠	٢٢ر٨	٤٠ر٠	٣٠ر٧	٥٢ر٠	٢٣ر٤

المصدر : أعد هذا الجدول من بيانات التقارير الاقتصادية لبنك الكويت المركزي .

قطاعي التجارة والانشاءات ، وتتضاءل نسبيا اسهامات واستثمارات القطاع الخاص في قطاعي الصناعة والزراعة وصيد الاسماك ، وما ذلك الا بسبب الارتفاع النسبي لعائد الاستثمار في قطاعي التجارة والانشاءات وسرعة تحقيق هذا العائد . ومن الاسباب التي أدت الى نمو وتعميق هذا النمط الاستثماري للقطاع الخاص ، الطفرة التي شهدتها دول المجلس في السنوات الاخيرة في مجال التبادل التجاري وانشاء الوحدات السكنية الخاصة والمراكز التجارية وتزايد الانفاق الحكومي في المجال الانشائي لبناء المستشفيات والمدارس والاحياء السكنية ومقرات أجهزة الدولة المختلفة ، هذا بالاضافة الى ما هو معروف من المعوقات والقيود التي تحد من النشاط الاستثماري الخاص في القطاع الصناعي والتي من أبرزها : ضيق السوق المحلية ، ونقص الايدي العاملة المدربة ، وعدم وفرة المواد الخام اللازمة للكثير من الصناعات ، وعدم كفاية الحوافز المالية التي تمنح للمستثمر في هذا القطاع ، والنقص الشديد في المؤسسات الحكومية وبيوت الخبرة التي تقوم باعداد دراسات الجدوى وتزويد المستثمر في القطاع الصناعي بالتوجيهات والارشادات المناسبة ، وانعدام او ضعف التنسيق في السياسات الانمائية بين دول المنطقة .

اما بالنسبة لدور القطاع الخاص في النشاط المصرفي والمالي في دول مجلس التعاون فانه يعتبر من أبرز الادوار التي يتسم حجمها بتباين واضح بين الدول الاعضاء . فلقد أدى نمو الموارد النقدية لدى الاقطار العربية النفطية الخليجية الى ازدهار نشاط القطاع المصرفي والمالي في هذه الاقطار ، سواء من حيث اتساع القاعدة المؤسسية أو من حيث تنوع الاختصاصات وتطور العمليات وتنامي دوره — أي القطاع الخاص — في الاقتصاد الوطني .

وتختلف المكانة النسبيةوحجم الدور الذي يلعبه القطاع الوطنيالخاص في نشاط القطاع المصرفي والمالي من قطر خليجي الى آخر . فنجد أن هذا الدور يتعاظم في بعض هذه الاقطار بحيث يكاد يصل الى الملكية والادارة شبه الكاملتين لمؤسسات هذا القطاع مثلما هو الحال في الكويت، ثم يقل دور القطاع الوطني الخاص تدريجيا بحيث يصل الى درجة ملموسة من التدني في أقطار أخرى مثل الامارات العربية المتحدة والبحرين وعمان .

ففي الكويت ، تمتلك المصالح الوطنية جميع البنوك التجارية (٣) باستثناء بنك واحد فقط هو فرع بنك البحرين والكويت المملوك مناصفة بين المصالح الكويتية والبحرينية . ويمتلك القطاع الكويتي الخاص جميع هذه البنوك التجارية باستثناء بنكي برقان والكويت والشرق الاوسط اللذين تشارك الحكومة القطاع الخاص في ملكيتهما . كما أن القطاع الخاص يمتلك بنكا متخصصا هو البنك العقاري ، ويشارك الحكومة في امتلاك بنك متخصص آخر هو البنك الصناعي . وينطبق هذا

الواقع أيضا على معظم شركات المال والاستثمار التي يبلغ عددها ثماني عشرة شركة ، يغلب عليها طابع الملكية الخاصة . وتشترك الحكومة مع القطاع الخاص في ملكية ثلاث شركات استثمارية (٤) . وتساهم مصالح عربية وأجنبية في سبع شركات استثمارية اخرى بنسبة لا تتعدى ٤٩ ٪ من رأس المال طبقا لقانون الشركات . أما بالنسبة لمجال التأمين ، فمع انه ما يزال يوجد عدد من شركات التأمين العربية والاجنبية التي تعمل في الكويت عن طريق وكالاتها المحلية ، الا ان شركات التأمين الخمس الرئيسية تعود ملكيتها الكاملة للمصالح الكويتية وتساهم الحكومة في اثنتين منها (٥) .

ومن السمات الهامة التي تميزت بها الشركات الاستثمارية الكويتية في السنوات الاخيرة بروز اتجاهات تخصصية في عملياتها وأنشطتها ، الا ان محدودية المقدرة المحلية لاستيعاب الاستثمارات وجه جانبا كبيرا من أنشطة الشركات الرئيسية الى الاسواق الخارجية واستطاعت ان تحرز نجاحات كبيرة في هذا المجال . وقد ادت هذه النجاحات التي تحققت في القطاع المصرفي والمالي الكويتي الى اكساب المؤسسات النقدية والمالية الكويتية شهرة جيدة في الاسواق المالية الخارجية وتزايد الثقة فيها ، مما ادى الى تنامي قنوات ومجالات التعاون بينها وبين العديد من المؤسسات النقدية والمالية العالمية .

وفي المملكة العربية السعودية نجد انه ابتداء من عام ١٩٧٦ اتبعت المملكة سياسة اعطاء الطابع السعودي للبنوك الاجنبية . وبمقتضى هذه السياسة اصبحت الملكية الاجنبية لا تتعدى ٤٠ ٪ من رأس المال . وقد ادى ذلك الى « سعودة » بعض فروع البنوك الأجنبية بالمملكة وتحويلها الى شركات مصرفية وطنية مساهمة يمتلك رأس المال السعودي الخاص غالبية اسهمها ، واصبح عدد البنوك التجارية السعودية تسعة بنوك . ومنذ أن بدأت المملكة في تنفيذ سياسة « سعودة » البنوك التجارية الاجنبية زادت رؤوس اموال واحتياطيات البنوك التجارية بمعدلات سنوية كبيرة ، وهذا ما يوضحه جدول رقم (٤) التالي الذي يتبين منه انه خلال السنوات الاربع ١٣٩٦ — ١٤٠٠ هـ زادت رؤوس اموال واحتياطيات البنوك التجارية السعودية الى اكثر من ثلاثة امثال .

وبحلول عام ١٩٨١ كانت المملكة قد نجحت في التنفيذ الكامل لسياسة اعطاء الطابع السعودي لجميع البنوك التجارية واصبح القطاع السعودي الخاص يمتلك الحصة الاكبر من هذه المؤسسات . الا ان النمو السريع للمؤسسات والخدمات المصرفية في المملكة بالاضافة الى نقص الكوادر المحلية في مجال الادارة والخبرة المصرفية ادى الى شدة الاعتماد في هذا المجال على المصارف الاجنبية والموظفين الاجانب . ومع ان سياسة المملكة تهدف الى زيادة برامج تدريب الكوادر الوطنية

وتشجيعها ، الا أن توسيع نطاق العمليات المصرفية ادى الى النمو المتزايد في عدد العاملين الاجانب في القطاع المصرفي (٦) .

جدول رقم (٤)
رؤوس أموال واحتياطيات المصارف التجارية (في نهاية السنوات)
(بملايين الريالات)

	٩٧/١٣٩٦ هـ	٩٨/١٣٩٧ هـ	٩٩/١٣٩٨ هـ	١٤٠٠/١٣٩٩هـ
رؤوس الأمـــوال والاحتياطيـــات	١١١٤	١٣٦٠	١٩٩٠	٣٥٢٠
النسبـــة المئويـــة للزيـــادة	٣٨ر٠	٢٢ر١	٤٦ر٣	٧٦ر٩

المصدر : مؤسسة النقد العربي السعودي – التقرير السنوى لعام ١٤٠٠هـ (١٩٨٠ م) .

وفي البحرين والامارات العربية المتحدة فان الصورة تختلف تماما عما هـو الحال في الكويت وفي المملكة العربية السعودية . حيث نجد ان عدد المصارف الاجنبية يمثل نسبة اكبر مما يمثله عدد المصارف الوطنية . وقد بلغ عدد المصارف التجارية في البحرين ٢٠ مصرفا بنهاية عام ١٩٧٩ أدمج منها محليا أربعة مصارف . ومن الجدير بالملاحظة أن المصرف الوطني البحريني (١٠٠ ٪ بحريني) ومصرف البحرين والكويت (٥٠ ٪ بحريني و٥٠ ٪ كويتي) بلغت حصتهما معا نسبة ٥٠ ٪ من العمليات المصرفية في السوق المحلية ، مما يدل على الاهمية النسبية لعملياتهما. وتعد السوق المصرفية المحلية في البحرين منافسا قويا لبعض المصارف الكبرى غير الوطنية (كمصرف تشيز منهاتن ، وسيتي بنك والبنك البريطاني للشرق الاوسط) انتي تعمل هناك (٧) .

وفي عمان ، بلغ عدد المصارف التجارية العاملة عشرين مصرفا في نهايـة الربع الاول من عام ١٩٧٩ ، منها أربعة عشر فرعا لمصارف أجنبية وستة مصارف مدمجة محليا ، مع مشاركة عمانية في رأس المال بنسبة تتراوح بين ٤٠ ٪ الى ٨٠ ٪ . ومن الامور الهامة التي أوضحها التقرير السنوي للمصرف المركـزي العماني لعام ١٩٧٩ أن رأس المال الاجنبي المستثمر في مختلـف القطاعـات الاقتصادية العمانية (٨) يمثل نسبة عالية جداً مقارنة بالنسبة التي يمثلها رأس

المـــال الوطني . وجدول رقم (٥) يعطـــي صورة سريعة وموجزة عن الأهمية النسبية للدور الذي يمثله رأس المال الاجنبي المستثمر في القطاعات الاقتصادية العمانية .

جدول رقم (٥)

الأهمية النسبية للدور الذي يمثله رأس المال الأجنبي المستثمر في القطاعات الاقتصادية العمانية

(١٩٧٤ – ١٩٧٧)

القطـــــاع	الوضـــــع الاستـــــثماري
النفـــط والتمويل	٧٠ ٪ من الشركات العاملة أجنبية . ٩٢ ٪ من رؤوس الأموال المستثمرة في قطاع النفط أجنبية . ٧٦ ٪ من رؤوس الأموال المستثمرة في قطاع التمويل أجنبية .
النقـــــل	٨٢ ٪ من رؤوس الأموال المستثمرة أجنبية .
أشغـــال البنـــاء	٦٠ ٪ من رؤوس الأموال المستثمرة أجنبية .

ومن السمات الهامة للاستثمار الاجنبي في عمان أن متوسط حجم الشركات الاجنبية من حيث رأس المال هو ١ر٤ مليون ريال عماني وهو حجم يتفوق كثيرا على متوسط حجم كل من الشركات المختلطة والشركات العمانية من حيث رأس المال الذي يبلغ ٧٨٢٠٠ ريال عماني للشركات المختلطة و١٨٥٠٠ ريال عمانـــي للشركات العمانية . كما ان رأس المال الاجنبي يتركز نشاطه بصورة كبيرة فـــي الصناعات كثيفة الاستخدام لرأس المال اما الشركات المختلطة والعمانية فيتركز نشاطها في مجالات اخرى كالتجارة .

★ ★ ★

من العرض المختصر السابق لوضع القطاع المصرفي والمالي في معظم الاقطار العربية الاعضاء في مجلس التعاون يمكن ان نستخلص ما يلي :

١ ـــ **من حيث الدور الوطني في ملكية هذا القطاع** فانه يتراوح بين السيطـــرة الوطنية الكاملة ، كما هو الحال في الكويت وفي السعودية ، وبين التفوق النسبي للدور الاجنبي (غير الخليجي) في أقطار اخرى مثل عمان والبحرين والامارات . كما تتميز الكويت والسعودية ، في سيطرتهما الوطنية على ملكية هذا القطاع ، **بدور**

متميز للقطاع الخاص الذي يمتلك الحصة الاكبر من المؤسسات النقدية والمالية العاملة في هاتين الدولتين .

٢ ــ **من حيث الدور الوطني في ادارة هذا القطاع** فاننا نجد تباينا واضحا بين الاهمية النسبية لهذا الدور في اقطار مجلس التعاون . فالكويت هي الدولة الوحيدة التي تدار فيها مؤسسات القطاع المصرفي والمالي محليا بصورة شبه كاملة . أما في بقية الدول الاعضاء فقد أدى النمو السريع لمؤسسات هذا القطاع الى شدة الاعتماد في مجال الادارة والخبرة المصرفية على المصارف الاجنبية والموظفين الاجانب . ففي المملكة العربية السعودية نجد أنه رغم احراز النجاح في ملكية القطاع السعودي الخاص للنسبة الاكبر من أسهم الفروع الاجنبية العاملة في المملكة الا ان العديد من هذه المصارف ترتبط بعقود ادارية مع المؤسسات المصرفية الاصلية (الام) (٩) . وأيضا في البحرين فان ثلاثة من اربعة مصارف تجارية عاملة ترتبط ايضا بعقود ادارية مع مصارف اجنبية (١٠) .

ثانيا : المستثمر العربي الخليجي ــ دوافعه وتوجهاته :

ان المستثمر الخليجي بصورة عامة يتسم بمجموعة من الخصائص والدوافع التي تكمن وراء توجيه استثماراته ، سواء كان ذلك على المستوى المحلي أو الاقليمي أو الخارجي ، ويمكن أن نوجز هذه الخصائص والدوافع فيما يلي :

١ ــ **بالنسبة للاستثمارات المحلية** فانها غالبا ما توجه نحو المجالات التي تحقق عائدا مجزيا خلال فترة سريعة نسبيا ، لذا فاننا نجد ان معظم هذه الاستثمارات تتركز بدرجة كبيرة في المجالات التجارية والعقارية وفي مجال التعامل في سوق الاوراق المالية ثم يقل حجمها النسبي في المجالات الانتاجية الاخرى مثل المشاريع الصناعية التي تحتاج لفترة أطول نسبيا لكي تحقق عائدا مناسبا ، والتي تتأثر أكثر من غيرها من المجالات الاستثمارية الاخرى بمجموعة العوائق والقيود التي اشرنا اليها سابقا والتي تتسم بها اقتصاديات الاقطار العربية الخليجية .

٢ ــ **بالنسبة للاستثمارات الخارجية للقطاع الخاص** فاننا نجدها محكومة بمجموعة من الاعتبارات التي لا تقتصر فقط على حجم الارباح المتوقع تحقيقها والفترة الزمنية اللازمة لجني هذه الارباح ، بل وتتضمن ايضا عناصر اخرى هامة مثل توخي الحذر عند توطين هذه الاستثمارات سواء كان ذلك في المنطقة العربية او خارجها . ويتمثل هذا الحذر في العمل قدر الامكان على التعدد النوعي والمكاني لهذه الاستثمارات ، وذلك للحد من درجة المخاطرة التي يمكن ان تترتب على تركز الاستثمارات في مجال او مكان معين . **وبصورة عامة ، فان الاستثمارات الخارجية للقطاع الخليجي الخاص قد يستميلها واحد أو اكثر من العوامل التالية :**

ا ـــ الاطمئنان والالفة الحضارية والتعود على أسلوب التعامل في المنطقة العربية بصورة عامة والمنطقة الخليجية بصورة خاصة .

ب ـــ اقتفاء ومصاحبة الخطوات الاستثمارية الحكومية في الاقطار العربيـــة ومشاركتها في تملك حصة من أسهم بعض المشاريع التي تساهم فيهـــا الحكومات الخليجية بنصيب ملموس .

حـ ـــ الدافع التقليدي المعروف عن المنظم بصورة عامة، الا وهو توجيه استثماراته الى الاقطار التي يتوقع ان تحقق له استثماراته فيها اقصى ربح ممكن .

اي انه يمكن القول أن دافع تحقيق ربح سريع هو المحفـــز الاساسي للاستثمارات الخاصة على المستوى المحلي او القطري . ثم تقل الاهمية النسبية لهذا الدافع عند التفكير في الاستثمار خارجيا على المستوى الاقليمي او العربي او الدولي ، حيث تزداد الاهمية النسبية لعناصر وعوامل اخرى ، مثل الحذر وتجنب المخاطرة الشديدة ، ونوعية الضمانات ، والالفة الحضارية وتشابه اسلـــوب ونهج الحياة . هذه العوامل يمكن ان تؤثر بدرجة كبيرة في قرارات القطاع الخليجي الخاص عندما يفكر في الاستثمار خارجيا .

ومن المعروف عن النشاط الاستثماري الخارجي للقطاع الخليجي الخاص ان المستثمرين الكويتيين هم اكثر الخليجيين سبقا واقداما في هذا المجال ، ويكمن خلف ذلك الوفرة النقدية التي تحققت لهم منذ فترة طويلة وقلة المنافذ الاستثمارية المحلية ومحدودية الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الكويتي . **وبنظرة فاحصة الاستثمـــارات الخاصة الكويتية في الاقطار العربية الخليجية المجاورة يمكن ان نميز السمتـــين التاليتين حول مكان هذه الاستثمارات ومجالاتها :**

١ ـــ تركزت الاستثمارات الكويتية الخاصة في الاقطار العربية الخليجية التي لا تتمتع بايرادات نفطية كبيرة مثل البحرين وعمان وفي بعض الامارات غـــير المنتجة للنفط مثل راس الخيمة .

٢ ـــ كما ان هذه الاستثمارات تركزت معظمها في المجال المصرفي والمالي والخدمات الفندقية وبعض الصناعات الخفيفة وصناعة الاسمنت .

وتتمثل اهم استثمارات القطاع الكويتي الخاص في الاقطار العربية الخليجية المجاورة في تأسيس ما يزيد عن ٣٠ شركة خليجية مساهمة في البحرين وفي بعض امارات دولة الامارات العربية المتحدة .

وتعتبر مجموعة الشارقة من انشط الاستثمارات الكويتية الخارجية التي تعدت القيمة الحالية لاصولها المستثمرة في العديد من الدول العربية ٤٠٠ مليون دولار . وتشمل الممارسات الاستثمارية للمجموعة المجالات الصناعية والعقارية

والمصرفية في العديد من الأقطار العربية الخليجية وغير الخليجية (١١) .

ويتبين لنا من جدول رقم (٦) ان البنـــوك التجارية الكويتية الستة (١٢) مصدر هام من مصادر الاستثمار الكويتي الخاص في الاقطار العربية الخليجية المجاورة ، حيث تمتلك هذه البنوك حصصا مختلفة من بنك البحرين والكويـــت وبنك البحرين الاسلامي وبنك عمان والبحرين والكويت ، كما انها تشترك في ملكية بنك الكويت الصناعي الذي تعدى نشاطه الكويت الى بعض الاقطار العربية .

كما أن استثمارات المواطنين ورجال الاعمال الكويتيين في الاقطار العربية ، بما فيها الاقطار الخليجية المجاورة ، تنساب بصورة مباشرة او من خلال شركاتهم الخارجية التي تتركز في البحرين وفي بعض امارات دولة الامارات العربية المتحدة . وهـــذه الشركات تـــدار من الكويت ، ويتداول اسـهمهـــا بنشاط خارج النطاق الرسمي لسوق الاوراق المالية الكويتية . ومن امثلة هذه الشركات شركة الخليج

جدول رقم (٦)
أهم الاستثمارات الخارجية للقطاع الكويتي والسعودي الخاص في أقطار مجلس التعاون

المجال الاستثماري	مكانه	الملكية ٪	مصدر الاستـــثمار	التكلفة (مليون دولار)
بنك البحرين والكويت	البحرين	٥٠	استثمار كويتي خاص	٦ر٥
بنك البحرين الاسلامي	البحرين	٥٠	استثمار كويتي خاص	٧ر٥
شركة البحرين لمواقف السيارات	البحرين	٤٣	استثمار كويتي خاص	٧ر٨
بنك الاستثمار للنقل العربي	البحرين	٨٥	استثمار سعودي خاص	٨ر٥
بنك عمان والبحرين والكويت	عمان	٢٤ر٥	استثمار كويتي خاص	١ر٤
الشركة السعودية للخدمـــات الفندقية	السعودية	٣٠	استثمار خاص يشمل مستثمرين من السعودية والكويت ودولـة الامارات العربية المتحدة	٨ر٦
شركة الخليج للأسمنت	الامارات	٥٠	استثمار كويتي خاص	٦١ر٥
شركة الفنادق الدولية المتحدة	الامارات	٦٦ر١	استثمار كويتي خاص	٥ر
بنك الشارقـــة	الامارات	٣٠	استثمار كويتي خاص	١ر٦

المصـدر :

Chase Trade Information Corporation: **Arab Investors Who They Are, What They Buy, and Where. Volume II, Investment Within the Arab World.** New York, 1981.

للاستثمار ، التي تمتلك ٤٩ ٪ من شركة البحرين للصناعات الخفيفة ، ومجموعة الشارقة . وتعد مجموعة الشارقة من انشط الشركات الاستثمارية الكويتية الخاصة التي شملت استثماراتها العديد من الأقطار العربية مثل مصر ، البحرين ، الامارات ، لبنان ، المغرب ، عمان ، وموريتانيا . كما ان شركة الخليج الدولية تعتبر من الشركات التي خاضت المجالات المختلفة للاستثمار في الوطن العربي منذ سنوات عديدة خاصة في القطر السوداني وفي لبنان وفي المملكة العربية السعودية .

اما المنظم السعودي فاننا نجده أقل نشاطا من نظيره الكويتي في مجال الاستثمارات الخارجية ، وما ذلك الا بسبب الوفرة النسبية للمجالات الاستثمارية المحلية داخل المملكة . ويشجعه على ذلك الحوافز المحلية التي توفرها له الدولة مثل الاعفاءات الضريبية على عائد السنوات الأولى للمشروع ، وامكانية الحصول على قروض بدون فائدة عند الاستثمار في المشاريع الصناعية والتي قد تصل الى نصف تكلفة المشروع . وعندما يفكر المستثمر السعودي في توجيه بعض فوائضه النقدية خارج المملكة ، فانه مثل المستثمر الكويتي ، يهتم أولا بتوفر عنصر الأمان لرؤوس أمواله قبل اهتمامه بما تحققه من عائد . وتتركز معظم الأنشطة الاستثمارية الخارجية للقطاع الخاص السعودي في الأقطار العربية بشكل عام خاصة مصر ، الامارات العربية ، البحرين ، السودان واليمن . كما ان مجالات هذه الأنشطة الاستثمارية تتركز بالدرجة الأولى في القطاع المصرفي والخدمات الفندقية وبعض المشاريع الصناعية .

ويقل كثيرا دور وحجم الاستثمارات الخاصة الخارجية لمستثمري دولة الامارات العربية المتحدة عن دور وحجم الاستثمارات الخارجية للقطاع الخاص الكويتي والسعودي . وتتركز معظم الاستثمارات الخاصة لمواطني دولة الامارات في الأنشطة الاقتصادية المحلية بوجه عام وفي دبي بوجه خاص .

★ ★ ★

مما سبق يتضح لنا انه في مجال الاستثمارات الخارجية للقطاع الخليجي الخاص يبرز لنا دور المستثمر الكويتي ويليه المستثمر السعودي ، كما ان السمة الغالبة على الجانب الاقليمي من هذه الاستثمارات هي تركزها على القطاع المصرفي والمالي والخدمات الفندقية وبعض الأنشطة الصناعية المختلفة ، وهذا ما يمكن ان نستشفه من جدول رقم (٦) السابق . ويوضح هذا الجدول أيضا ان حجم هذه الاستثمارات متواضع نسبيا ولا يرقى الى مستوى الطموحات التي تهدف الى اعطاء دور اكبر نسبيا للقطاع الخاص في تحقيق التعاون الاقتصادي بين

الدول الأعضاء في مجلس التعاون بما يؤدي الى ربط المصالح الاقتصادية لمواطني هذه الدول في مختلف المجالات .

وقد تضمنت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون (١٣) مجموعة من المواد في فصولها الاقتصادية السبعة تهدف الى تحفيز وتشجيع القطاع الخاص في هذه الدول على التقارب والترابط وتنسيق سياساته بما يخدم مصلحة هذا القطاع ومصلحة شعوب المنطقة مع الأخذ في الاعتبار التفاوت النسبي في امكانيات الدول الأعضاء ومستويات النمو بينها واولويات التنمية المحلية في كل منها . **ويمكن ايجاز اهم اهداف البنود التي تضمنتها فصول الاتفاقية الاقتصادية لدول المجلس ، والتي تمس انشطة القطاع الخاص بشكل مباشر او غير مباشر ، فيما يلي :**

١ ـــ تشجيع التبادل التجاري بين الدول الأعضاء وذلك عن طريق :

أ ـــ السماح بتصدير واستيراد المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية ومنتجات الثروات الطبيعية ذات المنشأ الوطني ، ومعاملة هذه المنتجات معاملة المنتجات الوطنية واعفائها من الرسوم الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل .

ب ـــ وضع حد أدنى لتعرفة جمركية موحدة تطبق على المنتجات غير الاقليمية بما يحمي المنتجات الوطنية ويجعلها قادرة على مواجهة المنتجات الأجنبية المنافسة .

جـ ـــ منح كافة التسهيلات لمرور بضائع اى دولة عضو الى الدول الأعضاء الأخرى بطريق العبور (الترانزيت) واعفاؤها من كافة الضرائب والرسوم عدا الرسوم التي تفرض مقابل خدمة محددة اذا كانت هذه الرسوم مفروضة على السلع الوطنية .

٢ ـــ العمل على خلق قوة تفاوضية جماعية للقطاعين العام والخاص في الدول الأعضاء في مجال التبادل التجاري مع العالم الخارجي عن طريق تنسيق نظم وسياسات الاستيراد والتصدير وتكوين المخزون الغذائي الاستراتيجي وعقد الاتفاقيات الاقتصادية بصورة مشتركة في الحالات التي تتحقق منافع مشتركة للدول الأعضاء .

٣ ـــ تشجيع القطاع الخاص في الدول الأعضاء على انشاء المشاريع المشتركة في مجالات الزراعة والصناعة والخدمات وفق سياسة تنسيقية مدروسة ، وذلك عن طريق حرية انتقال رؤوس أموال مواطني الدول الأعضاء فيما

بين هذه الدول وحرية ممارستهم للنشاط الاقتصادي وانتقالهم للعمل والاقامة بالاضافة الى حق التملك والارث والايصاء .

٤ ـ السعي الى توحيد الأنظمة والقوانين المتعلقة بالاستثمار في الدول الأعضاء ، وذلك من أجل التوصل الى سياسة استثمارية مشتركة تهدف الى توجيه استثماراتها الداخلية والخارجية بما يخدم مصالح وتطلعات شعوب هذه الدول في التنمية والتقدم .

٥ ـ تعاون الدول الأعضاء في تحقيق وتوفير أفضل السبل في مجالات النقل والمواصلات ، والتعليم والتدريب والتأهيل المهني والحرفي ، والبحوث العلمية البحتة والتطبيقية واستيعاب الطرق التكنولوجية الحديثة المناسبة، وفي تنظيم وتنسيق سياسة العمالة في الدول الأعضاء بما يعمل على تنمية وتطوير القوى العاملة الوطنية .

ثالثا : آفاق دور القطاع الخليجي الخاص في عملية التعاون والتنمية الخليجية :

١ ـ لقد تركز دور القطاع الخاص خلال السنوات الماضية في كل من دول مجلس التعاون في أنشطة محلية محددة ، تركز معظمها في قطاعات التجارة والانشاءات ، والأعمال المصرفية ، وبعض الخدمات ، مستجيبا في ذلك مع التطورات الكبيرة التي طرأت على حجم النشاط في كل من هذه القطاعات . ومع أن النشاط الاستثماري للقطاع الخاص زاد تدريجيا في قطاعات هامة أخرى مثل قطاع الصناعة ، الا ان معدلات هذه الزيادة كانت أقل كثيرا منها في الأنشطة الاقتصادية الأخرى . كما أن نشاط القطاع الخاص بصورة عامة لم يتعد النطاق المحلي ، نظرا لعدم وجود الحوافز الكافية للتوسع اقليميا ، ولعدم وجود سياسة رسمية واضحة المعالم تنظم وتشجع وتحدد مجالات التعاون الاقليمية المختلفة ، سواء كان ذلك بالنسبة للقطاع الخاص أو القطاع المشترك . ومع أن أهداف التوصل الى صيغة اقليمية محددة للتعاون بين شعوب المنطقة كانت موضع الكثير من الاهتمام على المستويين الرسمي والشعبي ، الا أن الملامح الجادة والمنظمة لهذه الصيغة لم تبدأ في الظهور بصورة متكاملة الا بعد أن دفعت التحديات المتزايدة التي تواجهها المنطقة الى تشكيل مجلس التعاون لدول الخليج العربية . ومع تشكيل المجلس تسارعت الخطى وتضافرت الجهود للاتفاق على سياسات محددة لزيادة الترابط والتنسيق والتعاون في شتى المجالات وعلى كل المستويات بين دول المنطقة ، مع التركيز في البداية على القضايا والتحديات الملحة التي تفرضها التطورات التي تشهدها الساحة الاقليمية والدولية .

ومن الأمور البديهية المتفق عليها انه لا يمكن أن يتم تعاون وترابط حقيقي

بين دول المجلس الا اذا امتدت وتشابكت وترابطت المصالح الاقتصادية لشعوب المنطقة . وفي هذا المجال يبرز الدور الهام الذي يمكن ان يلعبه القطاع الخاص الذي يتمتع بالتأييد والتشجيع والمساندة في كل الدول الأعضاء التي يسود فيها نظام السوق الذي يقوم على حرية كل من المستهلك والمنتج والمستثمر . ويمكن القول بأنه اذا كانت الحكومات سيقع على عاتقها مسؤوليات تحقيق التعاون والتنسيق في المجالات السياسية والعسكرية والأمنية ، فان مسؤولية تنمية وتطوير التعاون الاقتصادي بين مؤسسات ومواطني الدول الأعضاء لا بد وان يتم من خلال القطاع الخاص الذي يجسد المصالح الاقتصادية الفردية لمواطني دول المجلس . **وحتى يستطيع القطاع الخاص ان يقوم بدور متميز في تحقيق التعاون والترابط الاقتصادي المنشود لا بد وان تتوافر له مجموعة المتطلبات والمحفزات التي تعتبر ضرورية لكي يوجه نشاطاته دون تردد ، وبعيدا عن الحساسيات الاقليمية ، نحو تحقيق المصلحة الاقتصادية المشتركة بين شعوب المنطقة .**

وقد تضمنت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول المجلس العديد من البنود التي تهدف الى تنسيق وتوحيد السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية وكذلك التشريعات التجارية والصناعية والنظم الجمركية المطبقة فيها .ومما لا شك فيه أن العمل الجاد على تنفيذ بنود الاتفاقية سيؤدي الى تنمية وتوسيع وتدعيم الروابط الاقتصادية بين المؤسسات والوحدات الاقتصادية المختلفة بما فيها مؤسسات ووحدات القطاع الخاص . وفي هذا الصدد نود أن نؤكد على ضرورة الاهتمام باتخاذ الخطوات الاجرائية اللازمة لوضع العديد من بنود الاتفاقية موضع التنفيذ خاصة ما يتعلق منها بالأمور التالية :

أ ـــ الاتفاق على الترتيبات التدريجية ، فوضع حد أدنى لتعرفة جمركية موحدة تطبق تجاه العالم الخارجي بما يؤدي الى حماية المنتجات الوطنية التي تواجه منافسة حادة من المنتجات الأجنبية المماثلة .

ب ـــ الاتفاق على سياسات التنسيق في نظم الاستيراد والتصدير وتكوين المخزون الغذائي الاستراتيجي .

جـ ـــ التوصل الى سياسة تنسيقية تكاملية في مجال التنمية الصناعية وتوحيد التشريعات والأنظمة الصناعية في دول المجلس .

د ـــ تحديد أساليب وصيغ التعاون في المجالات الفنية والبحث العلمي واعداد أنظمة وترتيبات وشروط نقل واستيعاب وتوطين الطرق التكنولوجية المختلفة بما يلائم ظروف واحتياجات دول المجلس .

هـ ـــ تحقيق التنسيق في مجال القوى العاملة بجوانبها المختلفة ، ووضع

وتنفيذ برامج منسقة للتدريب والتأهيل الفني والمهني والحرفي ، وكذلك تطوير وتوحيد مناهج التعليم على كافة المستويات لربط التعليم والتقنية باحتياجات التنمية في دول المجلس .

و ـــ وضع سياسة تنسيقية محددة لاقامة مشاريع البنية الأساسية في مجالات النقل البري والبحري والجوي والاتصالات والخدمات المختلفة بما يؤدي الى تحقيق التنمية الاقتصادية المشتركة وترابط النشاطات الاقتصادية .

صحيح ان الاتفاقية الاقتصادية الموحدة تضمنت مواد تناولت الجوانب السابقة لمجالات التعاون والتنسيق ، الا ان ما يهم بالفعل هو ترجمة هذه الطموحات الى واقع فعلي حتى لا تتحول الاتفاقية مثل سابقاتها من الاتفاقيات الاقتصادية العربية الى مجرد صدى لآمال تكاد ان تختفي في غياهب النسيان . وما يدعونا الى التفاؤل الخطوات الجادة التي اتخذت بالفعل خلال الشهور القليلة الماضية للتوصل الى اتفاقيات وصيغ للتعاون والتنسيق في المجالات السياسية والأمنية والعسكرية . لذا فاننا نأمل ونتوقع أن تزخر الفترة القادمة بثروة من القرارات الخاصة بتشكيل وانشاء اللجان والمؤسسات والمنظمات والهيئات الخليجية التي سيتخصص كل منها في وضع وتحديد اسس وسبل واجراءات تنفيذ مجالا محددا من مجالات الاتفاقية الاقتصادية الموحدة وتخصيص وتوزيع المتطلبات المادية والبشرية اللازمة لترجمة بنود هذه الاتفاقية الى واقع فعلي . حينئذ سيجد القطاع الخليجي الخاص أن الفرصة أصبحت مواتية للخروج بنشاطاته الى المجال الاقليمي بثبات وثقة ، يساعده في ذلك امكاناته المادية الكبيرة المتوفرة ورغبته في توسيع وتنويع مجالات استثماراته في المنطقة .

٢ ـــ ان التباين الواضح بين دور القطاع الوطني الخاص في الدول الأعضاء في مجلس التعاون في مجال ملكية المؤسسات المصرفية والمالية العاملة في هذه الدول ، بالاضافة الى التفاوت في المقدرة الاستثمارية لهذا القطاع الوطني من دولة الى اخرى ، يجعل هذا المجال من المجالات الهامة التي يمكن أن يكون للتعاون والتكامل فيه دور فعال وبارز لتحقيق السيطرة العربية الخليجية على ملكية هذه المؤسسات المصرفية ، بحيث تصبح ذات طابع خليجي ، وبخاصة في الدول التي ما يزال الدور الأجنبي فيها طاغيا أو بارزا . فكما هو معروف يتمتع القطاع الخاص في بعض الدول كالكويت والسعودية بامتلاكه لوفرة نقدية ومالية لا يتمتع بها نظيره في دول أخرى مثل البحرين وعمان . لذا فان تشجيع ومساندة القطاع الخاص في الدول ذات الوفرة المالية على أن يحل تدريجيا وفقا لسياسة مدروسة ومخططة محل

القطاع الأجنبي كليا أو جزئيا يمكن أن يؤدي الى خدمة الاقتصاديات الوطنية للدول التي تتسم بمحدودية المقدرة المالية والاستثمارية لقطاعها الخاص . كما أن مثل هذه السياسة ستجنب هذه الدول المخاطر والسلبيات التي يمكن أن تترتب على تعاظم الدور الأجنبي في ملكية مؤسسات القطاع المصرفي والمالي الذي ينظر اليه كأحد البدائل الهامة لتنويع وتنمية مصادر الدخل القومي لأقطار المنطقة بصورة عامة . كما يمكن أن يؤدي ذلك أيضا الى ازالة تدريجية لعقبة من العقبات الهامة التي يمكن أن تقيد بدرجة ما أو تبطىء من مسار الاتجاه نحو التنسيق بين السياسات المالية والنقدية والمصرفية بين دول المجلس . ان عملية تشجيع ومساندة رؤوس الأموال العربية الخليجية على زيادة دورها النسبي في ملكية المؤسسات المصرفية والمالية في الدول المذكورة يمكن أن تأخذ صورا متعددة منها اصدار القرارات أو التشريعات التي تحدد حدا أدنى لنسبة مساهمة رأس المال **الوطني أو الخليجي** في هذه المؤسسات .

أما في مجال ادارة البنوك التجارية العاملة في دول المجلس فانه لا بد من وضع سياسة خليجية محددة تهدف الى اعطاء الصبغة الخليجية لادارة هذه البنوك وفقا لجدول زمني معين ، وذلك بالاستفادة من الخبرة التي تتمتع بها بعض الأقطار العربية الخليجية في هذا المضمار ، مثل الكويت ، وبتشجيع وتنمية وتطوير المؤسسات التعليمية المصرفية المتوفرة حاليا في بعض الدول الخليجية مثل مركز الدراسات المصرفية في الكويت الذي يمكن الاستفادة منه في مجال تعليم وتدريب العاملين من أبناء المنطقة في القطاع المصرفي والمالي لاكتساب المهارات الفنية والادارية اللازمة ، ويمكن أن يتم ذلك اما في المركز الحالي أو بانشاء مراكز مماثلة يتم وضع مقرراتها وبرامجها التعليمية في اطار من التنسيق والتعاون . هذا بالاضافة الى ضرورة تضمين عقود الادارة مع البنوك الأجنبية بنودا تلزم الشركات والمؤسسات الأجنبية بوضع برامج تدريبية اثناء مدة العقد لوضع الفرصة أمام ابناء المنطقة لاكتساب واستيعاب المهارات الادارية والفنية التي تمكنهم في المستقبل من القيام بمسؤولية ادارة وتشغيل المؤسسات المصرفية المحلية .

٣ ــ ان القطاع الخليجي الخاص يمكن أن يضطلع بدور بارز وهام في تحقيق التعاون الخليجي وفي تنمية وتوسيع الروابط الاقتصادية بين شعوب المنطقة . وقد رأينا فيما سبق ، أنه لكي يتحقق ذلك الدور لا بد من أن تأخذ حكومات دول المجلس بزمام المبادرة ، وذلك من خلال الهيئات والمنظمات الاقتصادية التابعة لمجلس التعاون ، لوضع سياسات التنسيق ، وتوفير

المراكز التي تقدم خدمات مجانية أو بتكلفة رمزية في مجالات التزويد بالمعلومات والقيام بالدراسات العلمية للجدوى الاقتصادية من اقامة المشاريع المختلفة ، وكذلك توفير مستوى جيد لخدمات البنية الأساسية كشبكات الطرق والسكك الحديدية ووسائل الاتصال . ان توافر مثل هذه الشروط سيؤدي دون شك الى أن يصبح القطاع الخاص أكثر جراة مما مضى في دخول مجالات انتاجية جديدة ومتنوعة تردد حتى الآن في المساهمة الجادة فيها . **ويعتبر القطاع الصناعي من المجالات الهامة التي يمكن أن تصبح مركز اهتمام الاستثمارات الخليجية الخاصة في المستقبل القريب . مع أهميته الكبيرة كمصدر لتنويع الدخل وتحقيق التنمية الاقتصادية لدول المنطقة ، بالاهتمام الكافي من قبل المستثمر الخليجي ، وذلك لعدم توافر العديد من الشروط السابقة .**

ونود أن نؤكد ان الدور الرسمي أو الحكومي يجب الا يقتصر على المجالات السابقة ، بل يجب أن يتعداه بحيث يشمل العديد من المجالات الهامة الأخرى مثل اقامة المشاريع الانتاجية الضخمة التي قد يعجز أو يتردد القطاع الخاص في اقامتها اما بسبب ضخامة متطلباتها الاستثمارية أو للطول النسبي للفترة الزمنية اللازمة لها لكي تحقق عائدا مجزيا . فبالاضافة الى أن مثل هذه المشاريع تشكل القاعدة الأساسية لصرح التنمية ، فانها أيضا ، بما تحققه من وفورات اقتصادية ، يمكن أن تحفز وتشجع القطاع الخاص على اقامة وتنمية وتطوير العديد من الوحدات الانتاجية الصغيرة والمتوسطة التي ترتبط بشكل او بآخر بتلك المشروعات الانتاجية الضخمة .

كما انه بعد نجاح هذه المشروعات الكبيرة ورسوخ اقدامها يمكن أن تطرح اسهمها للاكتتاب العام ، اذا ارتيء ذلك ، بحيث تتحول ملكيتها تدريجيا لمواطني دول المجلس بنسب يراعى عند تحديدها تشابك المصالح بين شعوب المنطقة بشكل متوازن تجنبا لاثارة حساسيات اقليمية .

لقد اكدت العديد من الدراسات أن المشروعات الخليجية المشتركة ، الحكومية أو الخاصة أو المشتركة ، تعتبر من أفضل أشكال التعاون وأكثرها فعالية لتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المنطقة . فعن طريق هذه الشركات يمكن ربط راس المال الخليجي بالتكنولوجيا والأساليب الفنية والادارية المتقدمة بما يؤدي الى استخدام أمثل أو أفضل للموارد الطبيعية والبشرية في اقطار الخليج العربي والاقطار العربية الأخرى ودول العالم الثالث (١٤) .

ان مضمون الاستعراض السابق يؤكد أن الدور الممكن والمرتقب للقطاع الخليجي الخاص يمثل أداة هامة وضرورية لترسيخ أواصر الترابط والتعاون

الاقتصادي بين شعوب مجلس التعاون . كما ان هذا الدور لا يعتبر اطلاقا بديلا للدور الرسمي او الحكومي ولكن كلا منهما يكمل الآخر . الا ان الدور الرسمي او الحكومي سيكون هو المحرك الرئيسي في البداية بما يوفره من خدمات وشروط أفضل تمهد الطريق أمام القطاع الخاص لكي يتحرك برؤيا أكثر وضوحا وبخطى أكثر ثباتا وأوسع مدى ، وبنشاط أكثر تنوعا ، وبتوقعات أكثر تفاؤلا . ومما يؤكد وجهة النظر هذه ، الطبيعة التي يتميز بها المستثمر الخليجي الذي غالبا ما تتأثر دوافعه واتجاهاته الاستثمارية المحلية والخارجية بالقرارات والاتجاهـــات الرسمية . فالمستثمر الخليجي قد يتحول تردده في خوض مجال استثماري معين الى اقدام ملحوظ بمجرد الاحساس باتجاهات رسمية مشجعة سواء كان ذلك على الصعيد المحلي أو الاقليمي أو الدولي .

الهوامش

(١) هذه النسب والارقام مستمدة من جدول رقم (٢) من البحث الموسوم « القطاع الصناعي الخاص في اقطار الخليج العربي » والمقدم من غرفة تجارة وصناعة الكويت الى مؤتمر دراسة النمو الصناعي في منطقة الخليج العربي وعلاقته بمستقبل التكامل الاقتصادي العربي . بغداد ، مايو ١٩٧٦ .

(٢) ٤ر١٠٣٠ مليون دينار حسابي عربي = ١٣٥٥٨ مليون ريال سعودي تقريبا .
٧ر٢٥٦٥ مليون دينار حسابي عربي = ٣٣٧٥٩ مليون ريال سعودي تقريبا .

(٣) يتالف الجهاز المصرفي التجاري الكويتي من سبعة بنوك وبيت التمويل .

(٤) هذه الشركات هي الكويتية للاستثمار والكويتية للتجارة والمقاولات والاستثمارات الخارجية التي تمتلك بدورها « أفاركو » .

(٥) تقرير البنك المركزي عن الاقتصاد الكويتي في عشرة أعوام ١٩٦٩ — ١٩٧٩ .

(٦) تقرير اللجنة الاقتصادية للامم المتحدة عن غربي اسيا . مسح للتطورات الاقتصادية الاجتماعية في منطقة اللجنة ، تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٠ ، ص ١٧ .

(٧) تقرير اللجنة الاقتصادية للامم المتحدة عن غربي اسيا . نفس المرجع السابق .

(٨) الارقام الواردة مصدرها مسح للشركات المسجلة في عام خلال فترة ١٩٧٤ — ١٩٧٧ ، وقد شمل المسح ٥٦٤٦ شركة .

(٩) يتضمن تقرير اللجنة الاقتصادية للامم المتحدة عن غربي اسيا (المرجع السابق) اسماء بعض هذه المصارف ، هامش ص ١٧٥ .

(١٠) مصرف البحرين والكويت يديره الكيميكال بنك ، المصرف الوطني للبحرين يديره مصرف ايرفنـــغ تروست ، والمصرف التجاري الأهلي يديره بنك اوف اميركا . المصدر : تقرير اللجنة الاقتصاديـــة للامم المتحدة عن غربي اسيا ، المرجع السابق ، هامش ص ١٧٦ .

(١١) من هذه الدول مصر ، المغرب ، لبنان ، موريتانيا ، اليمن الشمالية ، الامارات ، وعمان .

(١٢) بنك الكويت الوطني ، البنك الأهلي ، البنك التجاري الكويتي ، بنك الخليج ، بنك الكويت والشرق الأوسط ، وبنك برقان . يمتلك القطاع الخاص الاربعة بنوك الاولى وتشترك معه الحكومة في امتلاك البنكين الاخيرين .

(١٣) تم التوقيع على هذه الاتفاقية في مدينة الرياض في ١٤٠٢/١/١٥هـ الموافق ١٩٨١/١١/١١م .

(١٤) د. فهد الراشد : الشركات متعددة الجنسية كاداة للتكامل الاقتصادي بين دول الخليج . احد بحوث ندوة التنمية والتعاون الاقتصادي في الخليج العربي . الكويت ٢٩ أبريل — ٢ مايو ١٩٧٨ .

مراجـــع البحث

١) الامم المتحدة — اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا : « **مسح للتطورات الاقتصادية الاجتماعية في منطقة اللجنة** » . بيروت — اكتوبر (تشرين الاول) ١٩٨٠ .

٢) بنك الكويت المركزي . **التقارير الاقتصادية لعامي ١٩٧٩ ، ١٩٨٠** .

٣) البنوك المركزية والمؤسسات النقدية لدول الخليج العربي : **النشرة الاقتصادية** ، المجلد الثاني ، العددين ١ ، ٢ ، يونيو وديسمبر ١٩٨١ .

٤) د. فهد الراشد : « **الشركات المتعددة الجنسية كاداة للتكامل الاقتصادي بين دول الخليج** » ، احد بحوث ندوة التنمية والتعاون الاقتصادي في الخليج العربي . الكويت — ٢٩ ابريل — ٢ مايو ١٩٧٨ .

٥) غرفة تجارة وصناعة الكويت : « **القطاع الصناعي الخاص في أقطار الخليج العربي — كيفية تشجيعه وتنسيق جهوده** » . بحث مقدم الى مؤتمر دراسة الواقع الصناعي في منطقة الخليج العربي وعلاقته بمستقبل التكامل الاقتصادي العربي . بغداد ، ٢٦—٢٩ مايو (ايار) ١٩٧٩ .

٦) مؤسسة النقد العربي السعودي : **التقرير السنوي لعام ١٤٠٠ (١٩٨٠)** .

٧)

Chase Trade Information Corporation : **Arab Investors Who they Are , What they Buy, and Where. Volume II, Investment Within the Arab World**, New York 1981 .

مجلة

التعاون الصناعي في الخليج العربي

تصدرها

منظمة الخليج للاستشارات الصناعية

- تعنى بالتنمية الصناعية والتعاون في دول الخليج العربية بصفة خاصة والتطبيقات والنظريات الحديثة في هذه المجالات بصفة عامة .
- تحتوى على الابحاث ومراجعات الكتب والابواب الثابته من تقارير ووثائق ومستخلصات واخبار ومؤتمرات .. الخ
- يحررها عدد من كبار الكتاب المتخصصين في شئون الصناعة والتنمية .
- تصدر أربع مرات سنويا باللغتين العربية والانجليزية .

توجه جميع المراسلات باسم رئيس التحرير على العنوان التالي :

منظمة الخليج للاستشارات الصناعية

صندوق بريد : ٥١١٤

الدوحة / قطر